



الخميس 29 سبتمبر 2016

الدكتورة / مايا مرسي، رئيسة المجلس القومي للمرأة الموقرة

السادة / أعضاء المجلس القومي للمرأة الموقر

جمهورية مصر العربية

تحية طيبة وبعد،،،

نتقدم لسيادتكم وشخصكم الموقر بخطاب يتضمن عدة توصيات تتعلق بآليات تطبيق "الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة" والتي أطلقها المجلس القومي للمرأة في مايو 2015.

يقدم هذا الخطاب مجموعة من منظمات المجتمع المدني ايماناً منا بدورنا في العمل على تطبيق وتفعيل الاستراتيجية الوطنية، ويأتي هذا الخطاب كنتاج مائدة مستديرة عقدت يوم الثلاثاء الموافق 9 أغسطس 2016 بحضور عدد من المنظمات التي تشترك بأشكال مختلفة مع قضية العنف ضد النساء - سواء في المجال العام أو المجال الخاص - وذلك لمناقشة آليات متابعة وتقييم الاستراتيجية الوطنية. ونتج عنها التوصيات المطروحة أدناه. وعليه، نطلب من سيادتكم تعاون المجلس القومي للمرأة من حيث الاهتمام بعقد لقاء تشاوري حول تلك التوصيات وامكانيات تطبيقها

بعد مرور عام على إطلاق الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء، والتي تعتبر خطوة إيجابية في حد ذاتها، حاولت الكثير من منظمات المجتمع المدني المهمة بالاستراتيجية متابعتها ورصد وتقييم الإيجابيات والإشكاليات الخاصة بتطبيق محاورها المختلفة. واجهت الكثير من هذه المنظمات صعوبات بالغة في متابعة الاستراتيجية وذلك لغياب آليات واضحة للمتابعة والمراقبة من قبل أجهزة الدولة والآلية الوطنية. فمن ناحية لم تعلن أي من الوزارات أو الهيئات الحكومية المعنية عن أنشطتها المتعلقة عن خطوات تطبيق الاستراتيجية، ومن ناحية أخرى لم تتمكن من الوصول إلى تقرير مجمع من المجلس القومي للمرأة يخص متابعة الاستراتيجية. بالتالي، نرى أهمية حقيقية في تطوير آليات لمتابعة الاستراتيجية الوطنية تكون متاحة لجميع المهتمين بتفعيلها، وذلك لعدة أسباب. أولاً، إن إحدى الضمانات لتطبيق وتطوير الاستراتيجية، وهو الهدف الذي نسعى إليه جميعاً، هو وجود آليات منتظمة وممنهجة لمتابعتها. فيصعب على المجلس القومي للمرأة تقييم عمل الاستراتيجية التي قام بإطلاقها دون توافر آليات حقيقية تمكنه من مراقبة ومتابعة الهيئات المعنية بتنفيذ



الاستراتيجية. ثانيا، إشراك منظمات المجتمع المدني في هذه العملية هو أمر هام ، لذلك نعتبر وجود ممثلين لمنظمات المجتمع المدني في آلية التشاور حول المتابعة التي سيقرها المجلس القومي للمرأة أمر ضروري.

أن متابعة الاستراتيجية الوطنية هو دور الهيئات المنوط بها تنفيذها، ومنظمات المجتمع المدني على حد سواء، وهو حق مجتمعي لجميع المهتمين/ات والمعنيين/ات بها.

بناء علي ما سبق، تتقدم المنظمات الموقعة أدناه بالتوصيات التالية للمجلس القومي للمرأة لتفعيل آليات لمتابعة الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء. تعتمد هذه الآليات على مبادئ الشفافية وتداول المعلومات، والإهتمام بتضافر الجهود بين مؤسسات الدولة المعنية بتطبيق الاستراتيجية، والمشاركة المجتمعية سواء عن طريق إشراك المجتمع المدني، أو الناجيات أنفسهن والمستفيدين-ات من الخدمات المقدمة.

وشكرا على حسن تعاونكم ونتمنى عقد اجتماع لمناقشة التوصيات المرفقة

الموقعون:

1. نظرة للدراسات النسوية
2. جمعية المرأة والتنمية بالاسكندرية
3. خريطة التحرش
4. مؤسسة القاهرة للتنمية والقانون
5. مركز تدوين لدراسات النوع الاجتماعي
6. مؤسسة المرأة الجديدة
7. مؤسسة سالمة لتنمية النساء
8. مؤسسة قضايا المرأة المصرية

التوصيات:

- 1 - ضرورة تشكيل المجلس القومي للمرأة للجنة لمتابعة الاستراتيجية مكونة من: ممثل (ة) أو إثنين من كل وزارة أو هيئة مدرجة في مضمون الاستراتيجية وممثل (ة) من المجلس القومي لحقوق الانسان وممثلات ايين من منظمات المجتمع المدني التي تعمل على العنف ضد النساء. ييسر نشاط تلك اللجنة المجلس القومي للمرأة. وتشمل مهام اللجنة:
 - مراقبة وتقييم أداء الوزارات والهيئات المنوط بها تنفيذ الاستراتيجية الوطنية: فالهدف هو وجود لجنة مهمتها الرئيسية الاشراف والرقابة على تفعيل الاستراتيجية بشكل منظم ومنهجي، وأن يشكل وينسق عمل هذه اللجنة المجلس القومي للمرأة باعتبارها الجهة التي أطلقت الاستراتيجية والمعنية بتنفيذها. كما يعزز وجود لجنة المتابعة مبدأ الرقابة الذاتية داخل الوزارات ومؤسسات الدولة فيما يخص تطبيق الاستراتيجية بحيث يكون أعضاء اللجنة مسؤولون أمامها عن متابعة وتقييم أداء الجهة التي يمثلونها.
 - يقوم كل عضو في لجنة المتابعة بتقديم تقارير للجنة (يحدد دوريتها المجلس القومي للمرأة) خاصة بمتابعة وتنفيذ الاستراتيجية. ويحدد دورية اجتماعات اللجنة المجلس القومي للمرأة.
 - تقوم لجنة المتابعة بإصدار تقرير سنوي عن تطبيق الاستراتيجية يعتمد على (1) تقارير الوزارات والهيئات المعنية عن تنفيذ الاستراتيجية (2) آراء متلقي الخدمة أنفسهم، ويمكن إشراكهم عبر وجود استمارات تقييم تضمن السرية والخصوصية في أماكن الخدمات المقدمة لهم (البيوت الآمنة، المستشفيات العامة، مصلحة الطب الشرعي، أقسام الشرطة وبالأخص وحدات مكافحة العنف، إلخ) وتخصيص مساحة للشكاوى ومقترحات التحسين، وتكون اللجنة مسؤولة عن حصر وتقريغ تلك الاستمارات لأخذها بعين الاعتبار عند كتابة تقريرها السنوي. تضمن تلك الآلية عدم اعتماد تقرير اللجنة على المراقبة الذاتية فقط، بل يتم اشراك المستفيدين من الخدمة وهو ما يضمن متابعة وتقييم أكثر فاعلية.
 - تقوم لجنة المتابعة بتقديم توصيات في تقريرها السنوي لتطوير وتعديل الاستراتيجية طبقاً لنتائج التقرير وتقوم لجنة المتابعة بتعديل الاستراتيجية سنويا طبقاً للتوصيات الصادرة في التقرير واقتراحات الفاعلين المختلفين. على سبيل المثال، نهبت بعض منظمات المجتمع المدني إلى ضرورة إدراج "العنف داخل مؤسسات الدولة ومن قبل مؤسسات الدولة" في الاستراتيجية ضمن أشكال العنف التي تواجهها النساء والذي يجب مكافحته؛ ويتضمن ذلك العنف الممارس في المؤسسات

نفسها مثل العنف الجنسي ضد الموظفات والعاملات داخل أماكن العمل الرسمية (بدءاً من التحرش وصولاً للاغتصاب)، وكذلك العنف الممارس من بعض مؤسسات الدولة في حق بعض المواطنات (مثلاً في التجمعات والتظاهرات وأماكن الاحتجاز). بالتالي، بناءً على هذا الاقتراح المتكرر يمكن للجنة المتابعة تعديل مضمون الاستراتيجية لتشمل هذا النوع من العنف، وأن يكون تعديل مضمون الاستراتيجية هو مهمة سنوية للجنة تقوم بها بعد إصدار التقرير وكتابة التوصيات والاطلاع على المقترحات المختلفة.

- تقوم لجنة المتابعة بالتعاون مع بعض خبراء التقييم والمتابعة - بوضع وتعديل مؤشرات وآليات المتابعة بحيث تكون واضحة ومفصلة وعملية وقابلة للقياس بناءً على نتائج المرحلة المنقضية بحيث يتم تلافي العيوب في المؤشرات والآليات السابقة للمتابعة

- يمكن تنظيم مؤتمر صحفي مفتوح في نهاية كل عام من المجلس القومي للمرأة بالتعاون مع باقي أعضاء لجنة المتابعة يعلن فيه عن نتائج متابعة الاستراتيجية من حيث الانجازات المحققة والصعوبات والتوصيات أو التعديلات المقترحة لتطوير الاستراتيجية في السنة المقبلة.

2 - تخصيص جزء على الموقع الإلكتروني لكل وزارة أو هيئة من الوزارات والهيئات المعنية بالاستراتيجية يحتوى على جميع الأنشطة المتعلقة بالنوع، وبالأخص المتعلقة بالعنف ضد النساء، سواء كانت ضمن الأنشطة المنصوص عليها في الاستراتيجية أم لا.

3 - التوعية بوجود استراتيجية وطنية لمناهضة العنف ضد النساء عن طريق الاعلان عنها والترويج لها وذلك حتى يتم تحفيز النساء أنفسهن للدفع بتطبيقها والمطالبة بحقوقهن التي تضمنها لهن الاستراتيجية، وقد تتضمن هذه الحملة الدعائية تشجيع النساء على اللجوء للخدمات المختلفة التي توفرها الدولة طبقاً للاستراتيجية مثل البيوت الآمنة (shelters) ووحدات مكافحة العنف الخ. واللجوء إلى مكتب الشكاوى بالمجلس القومي للمرأة للإبلاغ عن أي انتهاكات بما فيها تلك التي قد تحدث بداخل مؤسسات الدولة أو الخدمات المقدمة منها.

4 - العمل على تطوير الموازنة المستجيبة للنوع من قبل المجلس القومي للمرأة بحيث يتمكن من تخصيص الموارد المالية اللازمة من ميزانية الدولة لتطبيق محاور الاستراتيجية المختلفة.



5- إلى جانب وجود ممثلين للمجتمع المدني في لجنة المتابعة، يمكن تنظيم لجنة المتابعة لقاءات تشاورية مع منظمات المجتمع

المدني المهتمة بتطبيق الاستراتيجية، لضمان اشراك أوسع للمجتمع المدني بتنوعاته الداخلية.

6- في سياق أوسع، ندرك أن من اهم معوقات تنفيذ الاستراتيجية هو كونها غير ملزمة، حيث أن المجلس القومي للمرأة هو مجلس

استشاري فقط. لذلك فمن المهم التأكيد على ضرورة تعديل اللائحة الخاصة بالمجلس القومي للمرأة والتي تنظم سلطاته

وصلاحياته بصورة تضمن تمكنه من القيام بدوره كآلية وطنية في تشكيل لجان تقصي ومتابعة من شأنها القيام بمتابعة القرارات

والاستراتيجيات الوطنية المعنية بالنساء والكشف عن القصور والانتهاكات ضد النساء أينما كانت، بالإضافة إلى مشاركته في

تحديد الموازنات العامة بالدولة وجعلها موازنات مستجيبة للنوع، وتفعيل منظومة شاملة تحول الاستحقاقات الدستورية

والاستراتيجيات الوطنية الخاصة بقضايا النساء إلى واقع ملموس.